

Distr.
GENERAL

S/24509
2 September 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مورخة في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

كما تعلمون ، فإني قد وجهت ، في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، رسالة الى نائب رئيس وزراء العراق أقترح فيها أن تجرى على المستوى الملائم وفي أقرب فرصة مناقشات بشأن تمديد مذكرة التناهُم التي تحكم البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات في العراق . وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، تلقيت من نائب رئيس الوزراء ردًا يبين فيه أن حكومته ترحب بقيام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بزيارة للعراق لهذا الفرض . لذلك أصدرت تعليمات الى السيد الياسون للمضي في هذه المفاوضات التي بدأت عند وصوله الى بغداد في ١٧ آب/أغسطس واختتمت في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ .

وقد ساعد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المنسق وموظفو كبار من البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمشتركة في البرنامج الإنساني (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) . وقد عقدت خمس جولات مكثفة بين الوفدين ، ورأس الجانب العراقي وزير الخارجية محمد الصحاف . وفي ٢١ آب/أغسطس ، جرت مناقشات مطولة بين نائب رئيس الوزراء طارق عزيز والسيد الياسون . وبالاضافة الى هذه المحادثات ، عقدت عدة اجتماعات على المستوى التقني بين ممثلي البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة والوزراء والموظفين الحكوميين المناظرين . وأنشئ أيضًا فريق صياغة للعمل في إعداد نص متفق عليه لمذكرة التناهُم .

وكان موقف العراق يتمثل في أنه ينبغي بالنظر الى تطور الظروف منذ اعتماد المذكوريتين السابقتين ، أن يكون البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات قائما على أساس ترتيبات مرحلية تنتقل من مرحلة طارئة نحو "التطبيع" والتعاون العادي مع وكالات الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، لم تعد بعض التدابير الاستثنائية المنصوص عليها في الاتفاقين السابقين منطبقة :

- (أ) لن يسمح بوجود مكاتب فرعية للأمم المتحدة ، ولكن سيصرح بالدخول على أساس وظيفي لتنفيذ المشاريع :
- (ب) لن يسمح بمشاركة المنظمات غير الحكومية في البرنامج الإنساني إلا بناء على اتفاق منفصل بين كل من المنظمات غير الحكومية وحكومة العراق :
- (ج) ستكون قوة الحراس مقتصرة على ١٥٠ حراسا ، كحد أقصى ، بحيث يوزع أولئك الحراس في المحافظات الشمالية الثلاث فقط مع وجود رئيسها و "أربعة أو خمسة مساعدين" في بغداد :
- (د) لن يقبل وجود نظام اتصالات منفصل للبرنامج الإنساني داخل البلد :
- (هـ) لن يكون من الممكن النص في مذكرة التفاهم على تقديم الحكومة لمساهمة بالعملة المحلية :
- (و) لن يكون من الممكن أن تتجاوز فترة الاتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

كذلك فإن الحكومة قد حثت علىبذل كل جهد ممكן لاستثناء الاحتياجات الإنسانية من الجزاءات المفروضة ، وشددت على المعاناة التي لا تزال تلك الجزاءات تسببها للسكان المدنيين .

وقد أصرت الأمم المتحدة على أن احتياجات الجماعات الضعيفة في العراق . وهي احتياجات حرجية لها أولوية ، تتطلب استمرار البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات . وكان موقف الأمم المتحدة بالنسبة للنقطة المحددة المذكورة أعلاه كما يلي :

- (أ) المكاتب الفرعية أو المراكز الميدانية ضرورية للبرامج والوكالات المشتركة التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرنامج الإنساني تنفيذا فعالا في جميع أنحاء العراق:
- (ب) مشاركة المنظمات غير الحكومية تمثل احتياجها تنفيذيا هاما : وإصرار الحكومة على عقد اتفاقيات منفصلة يمكن أخذها في الاعتبار رهنا بنجاح اعتماد مذكرة التفاهم :
- (ج) تحديد الحكومة للعدد الكلي لحراس الأمم المتحدة وموقعهم ليس مقبولا . وقد أصرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في البرنامج الإنساني على استمرار وزع الحراس ، بحد أقصى قدره ٥٠٠ فرد ، لكتالة حمايتهم ، على الأقل بالنظر إلى التدهور الخطير في الحالة الأمنية الراهنة :

(د) الاحتفاظ بنظام الاتصالات اللاسلكية القائم بعد مكونة هامة في جميع العمليات الإنسانية الطارئة التي تقوم بها الأمم المتحدة :

(هـ) تقديم الحكومة لمساهمة بالعملة المحلية ، وهي مساهمة جرى التصريح عليها في المذكortين السابقتين ولم تدفع إلا في ثلاثة مناسبات ، هو أمر لازم للبرنامج - إزاء عدم وجود سعر صرف خاص للعمليات الإنسانية :

(و) بالنظر إلى الوقت الذي خاص منذ انتهاء سريان مذكرة التفاهم السابقة والى أهمية البرنامج بالنسبة لتفطية أشهر الشتاء المقبل فإنه ينبغي أن تمتد فترة الاتفاق حتى ٢١ آذار / مارس ١٩٩٣ .

وعلى الرغم من المفاوضات المستفيضة ، بقيت اختلافات كبيرة في مواقف الطرفين بشأن المسائل الرئيسية المذكورة أعلاه . وقد تحقق قدر من التقدم بشأن مسائل معينة ، مثل دور منسق الأمم المتحدة ولجنة التنسيق ، بشأن المكونات التي ستدرج في الأجزاء المختلفة التي تشملها خطة العمل . وقد وافقت الأمم المتحدة على أن تأخذ في الاعتبار طلب الحكومة بأن يكون إعداد خطة العمل عملاً مشتركاً وأن يكون تنفيذها في إطار لجنة التنسيق ، كما وافقت على أن ينعكس هذا في مذكرة التفاهم النهائية . ومع تأكيد الحاجة إلى إبراز الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية وافقت الأمم المتحدة أيضاً على أن تأخذ في الاعتبار ، وتعكس تبعاً لهذا - رهنا بالتوصيل إلى اتفاق عام في الآراء بشأن النص - اشتراط الحكومة عقد اتفاقيات منفصلة مع المنظمات غير الحكومية المشتركة في البرنامج . غير أنه لسوء الحظ لم تكن الحكومة مستعدة لتعديل موقفها بشأن مسألة الدخول والمكاتب الفرعية وبشأن مسألة وزع حراس الأمم المتحدة .

وخلال المناقشات ، أعربت حكومة العراق عن قلق خاص إزاء الإعلانات المتعلقة بقرب اتخاذ إجراء يهدف إلى تحديد منطقة محظورة على الطائرات العراقية تحت خط العرض ٣٢ . غونوشدت بأن بحث هذه المسألة التي أكدت الحكومة أنها تتعارض مع القانون الدولي . وقد ربط نائب رئيس الوزراء ، صراحة ، الآثار المترتبة على هذه الإعلانات باستمرار وجود البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات في جنوب البلد ورفض الحكومة السماح ببقاء المكاتب الفرعية بموجب مذكرة تفاهم جديدة . وأكد نائب رئيس الوزراء أن المكاتب الفرعية الموجودة في المنطقة الجنوبية سيساء استخدامها في نهاية الأمر لأغراض غير سلية . وأكد أن البرنامج المشترك بين الوكالات يخدم أغراضاً سياسية . ورداً على هذا ، أكدت الأمم المتحدة بشدة الولاية الإنسانية الصرف للبرنامج ، وال الحاجة إلى المكاتب الفرعية ، وهي حاجة تنفيذية لا غنى عنها . كما أكدت الحاجة الأساسية لحراس الأمم المتحدة بالنظر إلى خطورة الأحوال الأمنية الخطيرة السائدة في البلد .

وبين نائب رئيس الوزراء أيضا أنه في حالة تنفيذ الإجراء المتعلق بإنشاء منطقة محظورة على الطائرات العراقية ستصبح أية مذكرة تفاهم يتم التوصل إليها غير منطبقة . كما أن وجود حرس الأمم المتحدة في الأراضي العراقية سيصبح غير مقبول . وبالإضافة إلى هذا ، اقترح نائب رئيس الوزراء أن يسحب إلى بغداد في أقرب وقت ممكناً أي أفراد يعملون في الأنشطة الإنسانية ولا يزالون في الجنوب وذلك لضمان سلامتهم بالنظر إلى إمكان قيام مظاهرات في منطقة البصرة . واتخذت بعد ذلك ، بموافقتى ، خطوات كي يستدعي إلى بغداد ثمانية من حرس الأمم المتحدة وموظف واحد تابع لليونيسيف لا يزالون في البصرة . وفي ١٩ آب/أغسطس ، تلقى السيد الياسون دعوة لزيارة الأهوار الجنوبية ، وقد أذن له بالمضي في تلك الزيارة ولكن بعد اعتماد مذكرة التفاهم فقط . ولذلك فإن هذه الإمكانيات لم تبحث بعد ذلك بالنظر إلى عدم الاتفاق على تمديد مذكرة التفاهم .

وقد أثار السيد الياسون في عدة مناسبات الحاجة الملحة إلى كفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وأفراد المنظمات غير الحكومية ، وضرورة القيام على الفور بوقف موجة المضايقة غير المقبولة التي يتعرض لها الموظفون الموجودون في بغداد . وشجب السيد الياسون أيضاً استمرار انتهاكات الأمن الخطيرة وحوادث المضايقة أثناء زيارته . وأعطى وزير الخارجية تأكيده بأنه سيبذل كل جهد ممكن لمنع حدوث حالات مضايقة أخرى ضد موظفي الأمم المتحدة .

وأعرب وزير الخارجية ، في آخر اجتماع معه : عن الرأي أنه ستكون هناك فرصة أخرى لمناقشة البرنامج الإنساني والتوصيل إلى صيغة لتمديد مذكرة التفاهم "خلال فترة قصيرة" . وفي رأيه أن باب التوصل إلى اتفاق عملي لم يغلق : فهو لا يزال متواصلاً ويأمل في أن يكون التأكيد على النتائج التي تحققت وليس على الخلافات التي لا تزال قائمة . وأعطى وزير الخارجية تأكيديات الحكومة بأن "هناك مذكرة تفاهم قائمة كامر واقع" وبأن التعاون سيقدم إلى مكتب المنسق والى البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة الموجودة في بغداد . وسوف تتصرف الحكومة "بطريقة هادئة ومحضرة ومعقولة" . وسوف تجدد التأشيرات وتصاريح السفر للموظفين المكلفين حالياً بالعمل في العراق ، غير أنه لن تقبل طلبات الحصول على تأشيرات لموظفي آخرين و "الوضع القائم" سينطبق على قوة حرس الأمم المتحدة : فالحراس الموجودون حالياً في العراق والبالغ عددهم ١٢٠ حراساً يمكنهم أن يبقوا ، غير أنه لن يسمح بأن يحل غيرهم محلهم أو بوزع أفراد آخرين . وأصرت الحكومة على أن تفلق على الفور المكاتب الموجودة خارج بغداد وفي المحافظات الشمالية . وبالإضافة إلى هذا فإنه لن يسمح بوجود منظمات غير حكومية في الوقت الحالي .

ومن وجهة نظر الأمم المتحدة ، فإن موقف الحكومة يحول دون قيام البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات بتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة إلى الجماعات الضعيفة في العراق . واستمرار وجود الأمم المتحدة ، بالنسبة للمكاتب الفرعية أو الحرس ، ليس مسموماً به حالياً في

جنوب البلد . وفي الوقت نفسه ، فإن تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية قد أوقف : فهناك نقص في إمدادات الوقود مما يحول دون توزيع الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي ، والامدادات المتعلقة بالصحة والمرافق الصحية والمياه والتغذية المقدمة من اليونيسيف إلى جزء كبير من السكان في الشمال . ولا يزال أولئك السكان متأثرين تأثيرا خطيرا باستمرار القيود التي فرضتها الحكومة على الإمدادات بالنسبة لشخص الأغذية والوقود والامدادات الطبية . وعمليات برنامج الأغذية العالمي في الشمال ستتوقف بكمالها بسبب الحظر المفروض على وجود المنظمات غير الحكومية ، والذي سيحول دون الاستمرار في توزيع الأغذية الذي تقوم بها حاليا مؤسسة "CARE" كير .

وقد بيّنت المناقشات التي أجريت في بغداد بشأن تجديد مذكرة التفاهم أنه لا تزال هناك مشاكل رئيسية دون حل ، وهي مسائل تتعلق بالاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية في العراق . وفي الوقت الحاضر ، يبذل موظفو البرنامج كل جهد ممكن لتنفيذ مهمتهم من مواقعهم الحالية في بغداد وفي المنطقة الشمالية . غير أنه في ظل الظروف المبنية أعلاه لن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للجماعات الضعيفة : وانعدام وجود الأمم المتحدة في الجنوب س يجعل من المتعذر إجراء تقييم موثوق به للظروف السائدة في تلك المنطقة ، وسيكون السكان في الشمال معرضين لمخاطر جسمية ما لم تكن قد وضعت هناك إمدادات كافية من الأغذية والوقود بحلول تشرين الثاني/نوفمبر وما لم ترجع الحكومة إلى توزيع الحصص الغذائية الكافية قبل ذلك التاريخ . ومن الممكن جدا أن يؤدي مثل ذلك الوضع إلى تشرد السكان على نطاق واسع من جديد .

وسأغدو ممتنا لو عملتم على لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة .

(توقيع) بطرس بطرس غالى

- - - - -